

الضفة الغربية

في نظرية الأمن القومي الإسرائيلي - «1»

رئيس الأركان الإسرائيلي الأسبق وزعيم حزب «أزرق أبيض» الجديد الذي ينافس على مقاعد الكنيست المقبل، بيني غانتس، قال في تصريحات أثيرية له، إن حربه لن ينسحب من الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية، ولا من القدس ولا من غور الأردن، في إعلان واضح عن الثوابت الإسرائيلية في ما يخص الضفة الغربية. صحيح أنه أدلى بتصريحاته هذه في سياق الإعداد للانتخابات القادمة، بيد أنها ليست تصريحات انتخابية، إلا بالقدر الذي يُطمئن فيه الأحزاب اليمينية ويدفع به دعاية منافسه الرئيس، حزب الليكود الذي يقوده رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي بنيامين نتانياهو. بكلمة أخرى، فإن القدر الذي أعلنه غانتس من التمسك بالضفة الغربية، هو الحد الأدنى للإجماع الإسرائيلي حول الضفة الغربية، والعنصر الثابت في نظرية الأمن القومي الإسرائيلي.

تعود هذه النظرية إلى ما يدعى بـ«خطة الون»، نسبة إلى إيغال ألون، العسكري والسياسي العمالي الإسرائيلي السابق، الذي شغل عددا من المناصب السياسية المهمة منذ الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ مطلع ستينيات القرن الماضي وحتى آخر عقد السبعينيات منه، فقد نصت خطته، على ضرورة الاحتفاظ بالسيطرة الإسرائيلية العسكرية والاستيطانية على أراض داخل الضفة الغربية، ولا سيما تجمّع «عوش» عتسبون بين القدس والخليل، بالإضافة للسيطرة المباشرة على غور الأردن، وسفوح المرتفعات الشرقية، والطرق الواصلة بين أريحا والقدس. هذه الخطة، التي كانت في الوقت نفسه نواة مقترح توسيع غزّة إلى سيناء، تحوّلت إلى نظرية معتمدة في الأمن القومي الإسرائيلي، تستند إلى أهمية السيطرة المباشرة على الأرض وتحويلها إلى عمق استراتيجي وقواعد للهجوم المضاد، وعدم الاكتفاء بالمظلة الدولية التي أوجدت «إسرائيل»، باعتبار أن هذه المظلة ليست ضماناً ثابتة، بمعنى أنها نظرية في الاعتماد الذاتي على النفس، وفي فرض الواقع التي تعالج

مشكلة افتقاد «إسرائيل» إلى العمق الجغرافي في بيئة معادية ورافضة لوجودها. يمكن القول إن هذه النظرية هي التي صاغت معالم اتفاقية كامب ديفيد بين «إسرائيل» ومصر، على نحو حوّل سيناء إلى عمق استراتيجي لـ «إسرائيل»، بعد تحديد حجم القوات المصرية وعنادها داخل سيناء، في إطار تقسيمها إلى مناطق (أ، ب، ج). وعلى الأرجح، لم تكن وإنما اشغلت استخباراتنا طوال العقود الماضية على ضمان تلك النوايا. ولعل التفريغ التي أضافها السيسى لقناة السويس كان من أهدافها زيادة الموانع المائية في وجه أي قوات من الممكن أن تهدد «إسرائيل» من الغرب.

تبقى الضفة الغربية، التي يعني تحريرها حرقياً، القبيض الاستراتيجي على «إسرائيل»، وحشرها في منطقة «عوش دان»، بعد الإطالة المباشرة على الساحل، وتحويل مصالح «إسرائيل» الحساسة إلى هدف ممكن في أي لحظة. لا شك -والحال هذه- أن التفوق الجوي والتقني والرادارات والاستطلاعات

التقنية المتقدمة، لا تغني عن الوجود البشري الفيزيائي في الضفة الغربية، والقتال على أراضي الضفة في أي مواجهة محتملة من الشرق، بل وتهيئة أراضي الضفة للهجوم المضاد للقتال على أرض العدو» شرقاً النهر! حتماً سوف يُضاف إلى هذا العامل الأمني الاستراتيجي عوامل أيديولوجية ودعائية وديموغرافية، فـ «عوش دان» لا تكفي لاستيعاب التزايد السكاني الإسرائيلي الذي يرفض التمدد إلى التبق الذي يشكل المنطقة الأكبر في أرض فلسطين الانتدابية، لتكون الضفة الغربية هي المكان المفضل للتمدد السكاني الإسرائيلي الاستعماري، وهي أساساً لب الأيديولوجيا الصهيونية، ودعابة استقطاب المهاجرين، باعتبارها «أرض إسرائيل التوراتية».

هذه العوامل كلها تجعل من الضفة الغربية، ولو في حدود معينة، محل إجماع إسرائيلي، يجد فيها تعويضا نسبياً عن العمق المفقود في بيئة معادية، فـ «إسرائيل» كيان غير طبيعي يشتمل على أساس غير الاحتمالات الممكنة في المنطقة العربية، والتحوّلات التي قد تنتج عنها، ومن ثم، فلا مجال للنوايا الطيبة، أو الركون

المعاهدات السلام، وإنما لا بد من الأرض قاعدة ثابتة للتحرك الاستراتيجي والمناورة العسكرية. وما دامت موازين القوى تعمل لصالح «إسرائيل»، فلماذا لا تستغل هذه الموازين المواتية لها لتحقيق الاحتياجات الاستراتيجية الممكنة؟! لماذا تفضل السلطة غانتس؟! بالرغم من ذلك، لا تزال قيادة السلطة الفلسطينية تتصرف وكأنها تراهن على المنافسة الحزبية داخل «إسرائيل»، وذلك بعد تجربتها الطويلة التي يفترض أنها أكسبتها معرفة دقيقة بحدود «إسرائيل» التفاوضية، التي لا يمكن فيها أن تتنازل عن مصالحها الاستراتيجية الضرورية في الضفة الغربية، وهو ما يفقد أي دولة فلسطينية محتملة داخل الضفة الغربية معناها السياسي.

يُستبعد أن قيادة السلطة لا تدرك ما حدود بيئي غانتس التفاوضية، وقد كان هذا الأخير رئيساً للأركان حافظاً لنظرية الأمن القومي الإسرائيلي، وواعياً بالقيمة الاستراتيجية الضرورية للضفة الغربية بالنسبة لدولة صغيرة وضيقة وفي بيئة معادية كـ «إسرائيل».

■ عن (عربي 21)

وجهة نظر

أوروبا في مصيدة شرق المتوسط - «1»

قز وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي التصعيد السياسي ضد تركيا، عبر توجيه إنذار مفتوح لها بضرورة تعديل سياستها في شرق المتوسط، وإخلاء مناطق نفوذها المائية، والتراجع عن إرسال مزيد من سفن التنقيب عن الطاقة إلى دائرة النفوذ الاستراتيجي الأوروبي الجديد.

بروكسل الأوروبية تهدد بأقرفة بورقة إنهاء حلم العضوية في الاتحاد، إذا لم تحترم حقوق الشريك القبرصي اليوناني التي تبحث أنقرة عن الإغاز أمام سواحلها، والذي يحظى بالحماية والرعاية الأوروبية منذ عام 2004. وإخلاء مناطق نفوذها المائية، والتراجع عن إرسال مزيد قبرص التركية الجمهورية التي أعلنت انفصالها عام 1983 عن الجنوب، من دون أي اعتراف دولي، والتي ما زالت تعيش على حدود الخط الأخضر» الأسمى منذ عام 1974، والتي سقطت في خذعة الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة، كوفي أنان، قبل 17 عاماً، المشروع الذي دعمته أوروبا باتجاه الحل الشامل في الجزيرة، ولكنه اكتفى بإنقاذ القبارصة اليونان، واعطائهم ما يريدون على حساب أتراك الجزيرة. الحلم الفرنسي هو العودة إلى المنطقة من نافذة البحر المتوسط الغاذية، بعدما غادرتها عام 1946 مع البوابتين، اللبنانية والسورية. هي أفتعت المجموعة الأوروبية بضرورة مواجهة النفوذين، الروسي والأميركي، هناك كقوة ثالثة، لم يعد لها أمكنة كثيرة تتحرك فيها، مهد المطلبون والمزمنون للتصعيد الأوروبي ضد تركيا لذلك، عبر عقود وتفاهات، بوصفها دولة متشابثة، تهدف لترسيم حدودهم المائية، مثل إسرائيل ومصر واليونان وقبرص الجنوبية، وسط تجاهل كامل لخصوصية المنطقة القانونية والجغرافية والسياسية، وعلى حساب الأضرار الأخرى، مثل تركيا وسوريا وقطاع غزّة، وكان الجميع هناك لا يجلس فوق بركان جاهز للانفجار في أية لحظة.

تعمل قبرص اليونانية، منذ العام 2002، على إغراء الشركات الأوروبية بعروض التنقيب عن الطاقة أمام سواحلها واستخراجها وبيعها. هدفها كان جر الاتحاد الأوروبي لقبولها عضواً كاملاً في إطار الخدمات والمصالح المتبادلة، ومحاصرة أنقرة في شرق المتوسط وتضييق الخناق عليها. أوروبا التي تهدد تركيا اليوم في شرق المتوسط هي نفسها أوروبا التي قبلت القبارصة اليونان شريكاً على حساب الأتراك في الجنوب، مخلة بكل التوازنات والاتفاقيات والقرارات الأممية والدولية بشأن الجزيرة. هو الغز لإخراجها من الأسفل، لا بد من أن يتحمل الحضور بعض تبعات والرواح الكريمة. جاء التحرك التركي المتأخر جدا صاعقا ومباغتاً أمام هول المشهد: عقود واتفاقيات تعاون بين أنقرة وقبرص الشمالية، للتنقيب عن الغاز.

■ عن (العربي الجديد)

رؤية

هل واشنطن وموسكو إلى سباق تسلح؟

قد يلتمس خبراء ومراقبون عدداً للأميركيين لو أنهم أرادوا إثبات أن ترساناتهم ملى بأسلحة متفوقة يمكنها التفك بالأسلحة الروسية التي يتردد اسمها الرقمي هذه الأيام بكثرة، من خلال منازلة أو منازلات عسكرية بالوكالة، وليست واشنطن وحدها هي التي تسعى إلى تفوق تسليحي على الأسلحة الروسية، بل إن الدولة العبرية تشارك بلاد العم سام في هذا المسعى، وذلك لأن الأخيرة أصبحت محاملة بشبكات صواريخ روسية متفوقة، مما يضاعف سلاحها الجوي الذي يوصف بأنه الذراع الإسرائيلي الطولى في استهداف أهدافه استباقياً قبيل اندلاع الحروب أو حتى خلال اندلاعها وتدرج كل من واشنطن وتل أبيب أنه لا يجب الاستخفاف بتصريحات كان قد اطلقها الرئيس الروسي بوتن خلال انعقاد المنتدى الاقتصادي في سان بطرسبورغ مطلع يونيو الماضي، والتي شدد فيها على أن بلاده قد تجاوزت منافسيها في مجال صناعة الأسلحة المتفوقة. ومن ثم ينبغي تشغيل مراكز أبحاث إنتاج الأسلحة في كل من البلدين الحليفيين لتعمل بأقصى طاقتها، من أجل استعادة التفوق على السلاح الروسي، وأضعاف سمعته المتنامية في سوق السلاح الدولي، خاصة أن الروس يواجهون مشاكل مالية



حيشي رشدي

كاتب مصري

فعالية في تمويل أبحاثهم العسكرية حتى أنهم اضطروا مؤخراً إلى تقديم عرض لدولة عربية للتعاون الثنائي في إنتاج طائرة فرط صوتية، وغالباً ليس وراء هذا العرض إلا تأمين كلفة هذه الأبحاث اللافت أن الأميركيين لم يسرعوا إلى الرد على تأكيدات الرئيس الروسي على تفوق بلاده تسليحياً، غير أنه لا يمكن قبول هذا الصمت الأميركي بأنه اعتراف ضمني بما جاء في تصريحات الرئيس الروسي، وأغلب الظن أن خبراءهم يعملون دون ضجيج، ومن غير الكشف عن أسرار، ومن دون مباحاة بما في حوزتهم من أسلحة فتاكة، ما يعني أن سباق تسلح حقيقي قد انطلق وبدأ بالفعل، وأن هذا السباق

لا تصاحبه وتقترب به حرب باردة، كما كانت سوابق سباقات التسلح، بل إن هذا السباق ينتظر التعبير عن بعض نتائجه وإرهاصاته من خلال حرب محدودة وسريعة في صقع ما في العالم يكشف فيها النقاب عن أن السباق الصامت في التسلح بين العملاقين قد أنتج قدرات تدميرية ومتفوقة وعالية. ومن ذلك على سبيل المثال تقرير خطير عرضته شبكة «سي.أن.أن» الأميركية في يونيو الماضي يشير إلى ما تمتلكه بلاد العم سام فعليا من أسلحة بالغة التفوق الإلكترونية - سيبرانية، كبرومغناطيسية، وبيئية - إيكولوجية جرى استخدامها في ساحات وأصقاع متعددة استهدفت البنى التحتية والمرافق الحيوية لخصومها، ومنها مثلا السلاح الكبرومغناطيسي الذي تم استخدامه في فنزويلا لقطع الكهرباء، بل وهناك أسلحة خطيرة أخرى لم يكشف النقاب عنها، فجربا ترسانات «البيتاغون» تحوي الكثير والمذهل، وهكذا ألمح تقرير الشبكة الأميركية، ويمكن القول إن الإنهاء المتبادل لمعاهدة الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى التي كان قد وقعها الرئيسان ريجان وجورباتشوف، باسم الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي عام 1987، بسبب ادعاء كل من طرفيها باختراق الآخر لها، ليس فقط هو ما يشعل سباق التسلح الحاصل حالياً، بل إن هذا السباق قد بدأ قبيل هذا الإنهاء وزادت وتيرته من بعد ذلك، كما أن معطيات عدة في البيئة السياسية في العالم قد أسهمت في اشتعال هذا السباق، خاصة أن الولايات المتحدة تستشعر تحديات كبرى لا بد أنها سوف ترتب على تغير فعلي في النظام الدولي باتجاه نظام متعدد الأقطاب، وهو التغير الذي يستهدف مشاركتها بفاعلية في إدارة والتأثير على الأزمت في العالم.

habashyrosdy@gmail.com



مبان فلسطينية في «صور باهر» بضواحي القدس الشرقية، حيث أعرب أهالي البلدة، عن مخاوفهم من إقدام سلطات الاحتلال على هدم منازلهم؛ نظراً لاستمرار التسعيف الإسرائيلي.

صورة تتحدث

أي قوة دافعة وراء الشعبوية؟ «2»

كما تبين أن التشفيش وغير ذلك من قياسات انعدام الأمان الاقتصادية في حيز دورا مهما على المستوى الإحصائي. وفي السويد، كان انعدام الأمان المتزايد في سوق العمل مرتبطاً من الناحية التجريبية بصعود الديمقراطيين السويديين من أقصى اليمين. ربما تبدو الحجج الثقافية والاقتصادية متصارعة إن لم تكن متناقضة تماما. ولكن عندما نقرا بين السطور، يمكننا تمييز نوع من التقارب. وأن الاتجاهات الثقافية -مثل قيم ما بعد المادية وتلك التي يعززها التوسع الحضري- تتسم بطبيعة طويلة الأجل، فإنها لا تعبر بشكل كامل عن توقيت ردة الفعل الشعبية السلبية. يفترض نوريس وإنجليهارت نقطة تحول حيث تحولت المجموعات المحافظة إجتماعياً إلى أقلية، لكنها لا تزال تتمتع بقوة سياسية غير

داني رودريك

أستاذ الاقتصاد

في جامعة هارفارد

في حقيقة الأمر، وفقاً لأوتور، ودورن، وهانسون، ومجليسي، وربما كانت الصدمة التجارية الصينية مسؤولة بشكل مباشر عن فوز ترامب الانتخابي في عام 2016. وتشير تقديراتهم ضمناً إلى أنه لو كان تغلل الواردات أقل بنحو 50% من المستوى الذي كان عليه فعليا على مدار الفترة من 2002 إلى 2014، فإن المرشح الرئاسي الديمقراطي كان ليفوز فوزاً كبيراً في ولايات مهمة مثل ميشيجان، وويسكنسون، وبنسلفانيا، وهو ما كان لجعل هيلاري كلينتون الفائزة في الانتخابات. وقد خلصت دراسات تجريبية أخرى إلى نتائج مماثلة في أوروبا الغربية، فقد تبين أن زيادة تغلل الواردات الصينية يتضخ لنا أنه كلما ازداد فقدان الوظائف الأوروبي في بريطانيا، وصعود الأحزاب القومية اليمينية في أوروبا القارية،

على الجانب الآخر من المناظرة، أنتج أهل الاقتصاد عدداً من الدراسات التي تربط بين الدعم السياسي الذي يحظى به الشعبويون والصددمات الاقتصادية. في الدراسة التي ربما تكون الأشهر بين هذه الدراسات، أوضح ديفيد أوتور، وديفيد دورن، وجوردون هانسون، وكافي مجليسي -من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، وجامعة زيوريخ، وجامعة كاليفورنيا في سان دييجو، وجامعة لوند على التوالي- أن الأصوات التي حصل عليها ترامب في الانتخابات الرئاسية عام 2016 عبر المجتمعات في الولايات المتحدة، كانت مرتبطة بقوة بحجم الصدمات التجارية الصينية السلبية. ومع ثبات كل العوامل الأخرى، يتضح لنا أنه كلما ازداد فقدان الوظائف بسبب ارتفاع الواردات من الصين، كلما ارتفع مستوى دعم ترامب.

■ عن (بروجيكت سينديكيت)